

الدرر البهية

فى

بيان أحكام المياة عن السادة المالكية

إعداد الدكتور

عبد الفتاح بهيج عبد الدايم على العوارى

مدرس الفقه

كلية الشريعة والقانون بأسىوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمدوه بجميع محامده ما علمت منها وما لم أعلم، أحمدوه وأستعينه وأستهديه واستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن محمداً رسول الله، اصطفاه واجتباها، أنقذ به من الجهالة، وهدى به من الضلالة، فتح به أعيناً عمياً وآذاناً صماً وقلوباً غفلاً. اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد معلم الناس الخير وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

وبعد:

فاعلم أيها القارئ الكريم ان صرف العناية وشحذ الهمة إلى خدمة الفقه الإسلامي من أعظم القربات والسعي الناجح، وهو أحسن ما يدخره المرء ليوم يتبين فيه الخاسر والرابح.

وعلم الفقه يتميز بأنه من أشرف العلوم قدراً، وأعظمها أجراً، وأعلامها مرتبة، وتأثيره في المجتمع لا يتناهى، إذ إنه ينظم حياة الإنسان كلها، ولذلك يقول خير الأنام صلى الله عليه وسلم: "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين"^(١).

(١) سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن سورة - دار الحديث بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م - تحقيق أحمد محمد شاكر - باب إذا أراد الله بعبده خيراً فقهه في الدين - من كتاب العلم - ج ٤ ص ٤٥٣ رقم ٢٦٤٥ من طريق ابن عباس، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وعظمة هذا العلم وشرفه تجل عن الوصف والإحاطة، ذلك أنها أحكام تسائر المسلم وتلازمه في عموم مسالك حياته فيما بينه وبين ربه، وفيما بينه وبين عبادته، فالبطهارة والصلاة يشد حبل الاتصال بين العبد وبين ربه، في علانيته وسره.

وتعتبر العبادات امتحان من الله سبحانه وتعالى لعباده، واختبار يظهر به درجة إيمانهم ومقدار عزيمتهم، لما فيها من مشقات على النفس الأمارة بالسوء.

وقد أنشأ الله سبحانه وتعالى على أهل الطهارة بقوله: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ" (١).

ويقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: " من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطايا من جسده، حتى تخرج من تحت أظفاره " (٢).

ولما كانت المياه هي الوسيلة المؤدية إلى الطهارة، والإتيان بالعبادة على أكمل وجه، وكما يقول الشيخ الصفطي المالكي - رحمه الله - " أنه - أي الماء - آلة لهما - أي الوضوء والغسل - يحصلان به، فهو وسيلة لهما، والوسيلة تقدم على المقصد طبعاً فقدمت وضعاً " (٣)، فالمياه لها منزلة رفيعة وأثر خطير في حياة الفرد وحياة الجماعة، لذا فإنني ارتأيت أن من واجبي أن أدلي بدلوي في هذا الجزء الهام من أحكام العبادات على مذهب

(١) سورة البقرة : من الآية / ٢٢٢.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي : ٢ / ١١٥ رقم ٢٤٥/٣٣ باب خروج الخطايا مع ماء

الوضوء من كتاب الطهارة، مكتبة الإيمان - المنصورة

(٣) حاشية سنية وتحقيقات بهية : للعلامة يوسف بن سعد بن إسماعيل الصفطي المالكي -

مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م ص ٣٦.

عالم المدينة مالك بن أنس رضي الله عنه.

ولقد توخيت في إعداد هذا البحث سهولة العبارة وبساطة الأسلوب، راجياً من الله سبحانه وتعالى ثواب النفع به للبادي والحاضر، ملتتماً الدعاء من كل قارئ له وناظر، فأدعوه سبحانه أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفعنا به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

وسوف أقوم بمشينة الله تعالى بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الماء لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: أقسام المياه.

المبحث الثالث: أحكام المياه.

المبحث الأول

تعريف الماء لغة واصطلاحاً

أولاً: تعريف الماء في اللغة:

الماء: والماء والماءة: وهو الماء الذي يشرب، والهمزة فيه مبدلة من الهاء، وأصله موه بالتحريك لأنه يجمع على أمواه في القلة ومياه في الكثرة مثل جمل وأجمال وجمال^(١).

وعلى ذلك فالماء اسم جنس إفرادي يقع على القليل والكثير كتراب فحقه أن لا يجمع.

ويمكن أن يجاب على ذلك بأنه إنما جمع باعتبار أنواعه، لأن ماء البئر نوع وماء البحر نوع، وماء المطر نوع آخر وهكذا^(٢).

ثانياً: تعريف الماء في الاصطلاح:

عرفه ابن تركي بقوله: الماء جوهر لطيف سيال لا لون له يتلون بلون إنائه^(٣).

(١) لسان العرب لابن منظور ط/ دار المعارف ج ٦ ص ٤٣٠٢ مادة (موه) ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي : للعلامة أحمد بن محمد المقرئ الفيومي - المكتبة العلمية بيروت ج ٢ ص ٥٨٦ مادة (ماء) ، مختار الصحاح: للإمام محمد بن أبي بكر الرازي - ط / دار المعارف ص ٦٤٠ مادة (م و هـ) .

(٢) حاشية الصفطي ص ٣٦ .

(٣) الجواهر الزكية في حل ألفاظ المقدمة العشماوية : للشيخ أحمد بن تركي - بهامش حاشية الصفطي - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م ص ٣٦ .

شرح تعريف ابن تركي:

قوله: "الماء جوهر": خرج العرض كالبياض والسواد.

قوله: "لطيف": أي رقيق القوام لا يحجب ما وراءه وخرج بذلك الحجر.

قوله: "سيال": أي كثير السيلان فهو صيغة مبالغة أي أنه مائع لا جامد وخرج به النار والزجاج.

وقوله: "لا لون له": خرج به الأدهان والعسل، وقوله لا لون له أي ذاتي فلا تنافي بينه وبين قوله يتلون بلون إنائه

قوله: "يتلون بلون إنائه": أي بلون مقابله، وهو بذلك يخرج الهواء لأنه لا لون له^(١).

ولقد علق عليه العلامة الصفتي - رحمه الله - على تعريف ابن تركي بقوله: "وأعلم أن ما ذكره الشارح من أن الماء لا لون له هو قول لبعض المالكية، ولكنه خلاف التحقيق، والتحقيق ما نقله الشبراخيتي وغيره عن الإمام الفخر الرازي من أن الماء له لون وارتضاه شيخنا العارف بالله تعالى القطب العبدروس ومثله في حاشية شيخنا الأمير.

ويشهد له النقل والعقل:

أما النقل:

فقوله - صلى الله عليه وسلم -: "خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير لونه" الحديث^(٢).

(١) حاشية الصفتي ص ٣٦.

(٢) أخرجه ابن ماجة في سننه من رواية أبي أمامه الباهلي: قال: "قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه" -

وأما العقل:

فلأن الماء جوهر يحس بحاسة البصر، وكل ما كان كذلك فلا بد له من لون، كيف وهو جسم والجسم لا يدرك إلا بلونه على ما قيل، غاية الأمر أنه لكونه شفافاً يظهر فيه لون إنائه، فإذا وضع في ماء أخضر فالخضرة لم تقم بالماء وإنما هو لرقته لا يحجب لون الإناء.

فإن قلت: ما لون الماء الذي هو قائم بذاته.

قلت: المشاهد فيه البياض، ويشهد له ما ورد في بعض الأحاديث في وصف الماء من كونه أشد بياضاً من اللبن، ومما يدل على أن الماء لونه أبيض مشاهدة البياض في الثلج حين جموده وإنعقاده على وجه الأرض.

= وقال في الزوائد : إسناده ضعيف، وأخرجه الزيلعي في نصب الراية وقال : هذا حديث غريب بهذا اللفظ.

وبلفظ قريب من هذا أخرجه أبو داود في سننه والترمذي وابن حجر في التلخيص من طريق أبي سعيد الخدري بلفظ " إن الماء طهور لا ينجمه شيء " سنن ابن ماجه ج ١ ص ١٧٤ رقم ٥٢١ باب الحيض من كتاب الطهارة، ط/ دار إحياء التراث العربي، نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي ج ١ ص ٩٤ باب الماء الذي يجوز به الطهارة من كتاب الطهارات — مطبعة دار المأمون بالقاهرة — الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ — ١٩٣٨م، سنن أبي داود ج ١ ص ١٨ رقم ٦٧ باب ما جاء في بئر بضاعة من كتاب الطهارة — ط/ دار إحياء التراث العربي ، سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح ج ١ ص ٤٥ رقم ٦٦ باب ما جاء أن الماء لا ينجمه شيء من أبواب الطهارة ، وقال: هذا حديث حسن — دار الفكر — بيروت — الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م ، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : لابن حجر العسقلاني ج ١ ص ١٣ رقم ٢ باب الماء الطاهر من كتاب الطهارة — دار المعرفة — بيروت.

فإن قلت بل لونه أسود: بدليل ما وقع من السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: "كنا نمكث الليالي ذوات العدد لا نوقد ناراً في حجر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما هو إلا الأسودان الماء والتمر" (١).

قلت: أجيب بأنها جعلت الماء أسود تغلياً للتمر على الماء، لأن التمر مطعوم والماء مشروب والمطعوم أشرف من المشروب، أو أن آنية مائهم إذ ذاك كان يغلب عليها السواد لكثرة دباغها، أفاد جميع ذلك شيخنا العبدروس وقرره شيخنا أيضاً ومثله في حاشية شيخنا الأمير.

وقال بعض شيوخنا: إن لونه أسود مستدلاً بظاهر الحديث - لكن الأول هو المتجه فتأمل (٢).

(١) أخرجه مسلم بلفظ قريب من هذا من رواية عروة عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - أنها كانت تقول: "والله يا ابن أختي إن كنا لننظر الهلال ثم الهلال ثم الهلال. ثلاثة أهلة في شهرين. وما أوقد في أبيات رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نار. قال قلت: يا خالة فما كان يعيشكم؟ قالت: الأسودان التمر والماء. الحديث. صحيح مسلم بشرح النووي: ج ٩ ص ٢٥٩ رقم ٢٩٧٢ من كتاب الزهد والرفائق، وقريب من هذا أيضاً ما أخرجه ابن ماجه في سننه عن أبي سلمة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: "لقد كان يأتي على آل محمد - صلى الله عليه وسلم - الشهر ما يرى في بيت من بيوته الدخان، قلت: فما كان طعامهم؟ قالت: الأسودان التمر والماء. الحديث. سنن ابن ماجه ج ٢ ص ١٣٨٨ رقم ٤١٤٥ باب معيشة آل محمد - صلى الله عليه وسلم - من كتاب الزهد، وقال عنه في الزوائد: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

(٢) حاشية الصفحتي ص ٣٦ - ٣٧.

المبحث الثاني

أقسام المياه

الناظر في كتب السادة المالكية يجد أنهم يقسمون الماء إما بحسب الوصف أو أصل الخلقة، وإما بحسب استعمال هذا الماء في العبادات والعادات، وسوف أتناول كل ذلك بالشرح والتفصيل بمشيئة الله تعالى.

المطلب الأول

تقسيم المياه بحسب الوصف

ينقسم الماء بحسب الوصف إلى قسمين:

الأول: الماء المطلق: وهو مرادف للطهور^(١)، ويراد بالمطلق: الذي إذا أطلق عليه مجرد الاسم كان كافياً في الإخبار عنه على ما هو عليه^(٢).

وهو ما لم تتغير أحد أوصافه بما ينفك عنه غالباً مما ليس بقرار له ولا متولد عنه، فيدخل في ذلك الماء القراح وما تغير بالطين لأنه قراره، وكذلك ما يجري على الكبريت وما تغير بطول المكث لأنه متولد عنه، وما تغير بالطحلب لأنه من مكثه، وما انقلب من العذوبة إلى الملوحة لأنه من أرضه وطول إقامته، ويدخل في ذلك المستعمل على كراهة، وكذلك القليل الذي لم تغيره النجاسة^(٣).

(١) يقول العلامة/ الصفتي - رحمه الله - : "وظاهر المصنف والشارح أن الماء المطلق مرادف للطهور، وقيل متغايران، وقيل الطهور أعم، وقيل المطلق أعم"، حاشية الصفتي ص ٣٧.

(٢) عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان: للشيخ أبي محمد عبد اللطيف بن المسبح المرداسي - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م. ص ١٧.

(٣) الدر الثمين والمورد المعين: للشيخ محمد بن أحمد المالكي الشهير بميارة - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م. ص ٨٢، أسهل المدارك =

الثاني: الماء المضاف: وهو ما تغيرت أوصافه أو أحدها من مخالطة ما ينفك عنه غالباً.

ومع ذلك فقد وجد تقسيم آخر للمياه عند ابن الحاجب:

- ١- ماء مطلق: وهو الباقي على خلقته، أي لم يضاف إليه شيء أصلاً، كما قال في الجواهر: أنه الباقي على أوصاف خلقته من غير مخالط.
- ٢- ماء ملحق بالمطلق: وهو ما تغير بما لا ينفك عنه غالباً.
- ٣- ماء غير مطلق: وهو ما خولط بغيره ولم يتغير.

وذلك لأن المطلق أخص من الطهور، والطهور أعم منه، وعلى ذلك فكل مطلق طهور وليس كل طهور مطلق فإن المخالط غير المغير، والمغير بما يلزمه في الغالب طهور غير مطلق.

وبذلك يتبين أن أقسام المياه عند ابن الحاجب ثلاثة أقسام:

الأول: الماء المطلق- وهو الطهور الباقي على خلقته ويلحق به المتغير بما لا ينفك عنه غالباً كالتراب والزرنيخ الجاري هو عليهما، والطحلب والمكث، ثم قال: والمسخن بالنار والمشمس وغيره.

الثاني: ما خولط ولم يتغير فالكثير طهور باتفاق والقليل بطاهر مثله، ووقع لابن القابسي غير طهور، والقليل بنجاسة المشهور مكروه، وقيل نجس.

الثالث: ما خولط فتغير لونه أو طعمه أو ريحه فحكمه كمغيره، ولم يعتبر ابن الماجشون الريح ولعله قصد التغير بالمجاورة^(١).

= شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك: للعلامة / أبي بكر بن حسن الكشناوي

جـ ١ / ٣٤ - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية.

(١) الدر الثمين ص ٨٢.

المطلب الثاني

تقسيم المياه بحسب الاستعمال

تنقسم المياه بحسب الاستعمال في العبادات والعادات إلى ثلاثة أقسام: ماء مطلق طهور، وطاهر غير مطهر، ومنتجس.

الفرع الأول: الماء المطلق (الطهور):

الكلام عن الماء المطلق (الطهور) يتطلب معرفة أربعة مسائل:

المسألة الأولى: تعريفه.

المسألة الثانية: أنواع الماء المطلق.

المسألة الثالثة: تغير الماء المطلق بما لا يخرج عن كونه طهوراً

المسألة الرابعة: المياه التي يكره استعمالها مع الحكم بطهوريتها

المسألة الأولى: تعريف الماء المطلق.

عرف فقهاء المالكية الماء المطلق بعدة تعريفات أذكر منها ما يلي:

١- عرفه الشيخ خليل بقوله: "ما صدق عليه اسم ماء بلا قيد"^(١).

٢- وعرفه القاضي عبد الوهاب بقوله "ما لم يتغير أحد أوصافه بما ينفك عنه غالباً مما ليس بقرار له ولا متولد عنه"^(٢).

(١) مختصر خليل في فقه الإمام مالك : للعلامة / خليل بن إسحاق ابن موسى المالكي -

مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط: ١٤٣١ هـ / ١٩٢٢ ص ٣.

(٢) التلخيص في الفقه المالكي : للقاضي عبد الوهاب البغدادي - بدون ناشر - الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م ص ١٣.

٣- وعرفه الشيخ عبد العزيز الإحصائي بقوله: " هو الذي لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بشيء يفارقه غالباً، سواء نزل من السماء وبقي على وجه الأرض، أو ابتلعت الأرض فصار ينابيع داخلها، أو كان من ماء البحر^(١) .

وبذلك يتبين أن تعريفات السادة المالكية للماء المطلق (الطهور) وإن اختلفت في ألفاظها إلا أنها متفقة في المضمون وهو أن الماء المطلق هو الذي يطلق عليه اسم ماء أو ما يصح أن يسمى ماء بلا قيد .

المسألة الثانية: أنواع الماء المطلق:

١- الماء النازل من السماء: أي الذي ينزل من جهة السماء كماء المطر، وماء الندى الساقط على الزرع ولو تغير بخضرة الزرع أو رائحته، فهو طهور يستعمل في العادات والعبادات، لأنه كالمغير بقراره، وكذلك ماء البرد والجليد وهو ما يتجمد على وجه الأرض كالخيوط^(٢) .

ويشمل أيضاً ماء الثلج: وهو ما ينزل من السماء ثم ينعقد على وجه الأرض ثم يذوب بعد جموده^(٣) . ويستدل على ذلك بقوله

(١) تبين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك: للعلامة/ الشيخ عبد العزيز حمد آل مبارك الإحصائي — شرح الشيخ/ محمد الشيباني بن محمد بن أحمد الشنقيطي الموريتاني ١٠٥/١ دار الغرب الإسلامي — بيروت — الطبعة الثانية ١٩٩٥م .

(٢) مراجع السالك شرح أسهل المسالك : للشيخ السيد عثمان الجعلي المالكي — مطبعة مصطفى الحلبي — الطبعة الأخيرة ١/٥٣ .

(٣) حاشية الصفتي ص ٣٨ .

تعالى: "وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا" ^(١) وقوله تعالى: "وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ" ^(٢).

٢- ماء البحار: سواء أكانت عذبة أو مالحة، فالماء الملح طهور كالعذب ^(٣) وذلك استدلالاً بقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "هو الطهور ماؤه الحل ميتته" ^(٤).

٣- ماء العيون والآبار: والعيون جمع عين وهي الشق في الأرض ينبع

(١) سورة الفرقان : جزء من الآية : ٤٨.

(٢) سورة الأنفال : جزء من الآية : ١١.

(٣) فتح الرحيم على فقه الإمام مالك بالأئمة: للعلامة/ محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي المورتاني - مكتبة القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م - ج ١ ص ٣٦، مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة: للإمام / أحمد بن محمد بن الصديق - صححه / أبو الفضل عبد الله الصديق الغماري - مكتبة القاهرة - الطبعة الثانية ص ٩.

(٤) أصل الحديث ما أخرجه الإمام مالك في الموطأ : عن المغيرة بن أبي بردة وهو من بني عبد الدار أنه سمع أبا هريرة يقول: جاء إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا أفنتوضأ به ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " . الموطأ : للإمام الأئمة وعالم المدينة أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي - تحقيق الشيخ/ طه عبد الرؤوف سعد - بدون ناشر - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م باب الطهور للوضوء من كتاب الطهارة ص ١٦ رقم ٤١، سنن الترمذي ج ١ ص ٤٧ رقم ٦٩ باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور من أبواب الطهارة ، وقال: هذا حديث حسن صحيح، سنن أبي داود ج ١ ص ٢١ رقم ٨٣ باب الوضوء بماء البحر من كتاب الطهارة، سنن ابن ماجه ج ١ ص ١٣٦ رقم ٣٨٦ باب الوضوء بماء البحر من كتاب الطهارة وسننها، سنن النسائي : للإمام/ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي - دار الكتب العلمية - بيروت ج ١ ص ١٧٦ - باب الوضوء بماء البحر من كتاب المياه، مسند الإمام أحمد ابن حنبل : ط/ دار الفكر ج ٢ ص ٣٦١.

منه الماء على سطحها غالباً، والآبار جمع بئر وهي الثقب المستدير في الأرض سواء كان مطوياً أو مبنياً، ويدخل في الآبار بئر زمزم فيستعمل في الوضوء والغسل ويكره استعماله في النجاسات إكراً له، والاستجاء به يورث مرض البواسير كما قال الحطاب، ويغسل به الميت إذا كان جسده خالياً من النجاسة لحصول البركة له^(١)، ويذهب البعض^(٢) إلى عدم جواز الوضوء بماء العيون والآبار واستدل على ذلك بقوله تعالى: "وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً"^(٣).

وأجيب عن ذلك: بأنه لا حجة له في ذلك، لأن الله تعالى يقول: "فَسَلَكَةُ يَنْابِيعٍ فِي الْأَرْضِ"^(٤)

ومما يدل على طهارة ماء العيون والآبار ما روي عن أبي سعيد الخدري قال: قيل يا رسول الله: أنتوضأ من بئر بضاعة، وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن؟ فقال - صلى الله عليه وسلم - إن الماء طهور لا ينجسه شيء^(٥).

(١) حاشية الصفتي ص ٣٨، سراج السالك ١/ ٥٣.

(٢) كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني: لعلي أبي الحسن المالكي الشاذلي - هامش حاشية العدوي على الكفاية - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه - ط/ سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م - ج ١ ص ١٢٩، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني : للشيخ/ علي الصعدي العدوي المالكي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ط/ سنة ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م ج ١ ص ١٢٩.

(٣) سورة الفرقان : جزء من الآية : ٤٨.

(٤) سورة الزمر : جزء من الآية : ٢١.

(٥) سنن الترمذي ج ١ ص ٤٥ رقم ٦٦ باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء من أبواب الطهارة وقال: هذا حديث حسن، سنن أبي داود ج ١ ص ١٧ رقم ٦٦ باب ما جاء -

٤- الماء المتبقي من شرب البهائم: أي للماء الذي شربته البهائم وبقي منه شيء سواء في الإناء أو في البحر أو غيرهما، بل الباقي بعد شربها ظاهر ظهور، يجوز استعماله في الغسل والوضوء ورفع حكم الخبث^(١).

ويستدل على ذلك من حديث جابر - رضي الله عنه - قال: " سئل النبي - صلى الله عليه وسلم - أنتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال: نعم، وبما أفضلت السباع كلها"^(٢).

= في بئر بضاعة من كتاب الطهارة، سنن النسائي ج ١ ص ١٧٤ باب ذكر بئر بضاعة من كتاب المياه، مسند الإمام أحمد ج ٣ ص ٣١ سنن الدار قطني للإمام علي بن عمر الدار قطني - صححه/ السيد عبد الله هاشم يماني - دار المحاسن للطباعة بالقاهرة - عام ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م ج ١ ص ٣١ رقم ١٥ باب الماء المتغير من كتاب الطهارة.

^(١) أسهل المدارك ج ١ ص ٣٦ وما بعدها، الشرح الكبير للدردير بهامش حاشية السموقي ج ١ ص ٣٤، حاشية السموقي علي الشرح الكبير : للشيخ محمد بن عرفة الدسوقي - ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ج ١ ص ٣٥، شرح خطط الممداد والرشد : للعلامة/ محمد بن إبراهيم التتائي المالكي - على نظم مقدمة ابن رشد - هامش الدر الثمين والمورد المعين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الأخيرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م - ج ١ ص ٨٨ وما بعدها، قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية : للعلامة محمد ابن أحمد بن جزى الغرناطي - عالم الفكر - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ص ٣٤.

^(٢) سنن الدار قطني : ٦٢/١ رقم ٢ باب الأسار من كتاب الزكاة ، وقال فيه إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة ، وهو ضعيف ، السنن الكبرى للبيهقي : ج ١ / ٢٤٦ - باب سؤر الحيوانات سوى الكلب والخنزير من كتاب الطهارة وقال : فيه إبراهيم بن يحيى الأسلمي وهو مختلف في ثقته وضعفه أكثر أهل العلم وطعنوا فيه ، وكان اثنافعي يبعده عن الكتب ، مسند الإمام الشافعي : للعلامة/ أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي - دار الكتب العلمية بيروت ص ٨ باب ما خرج من كتاب الوضوء ، المنة الكبرى شرح =

ويشمل كذلك سؤر الحائض والجنب ولو كافرين، وما فضل عنهما من وضوء أو غسل.

المسألة الثالثة: تغير الماء المطلق بما لا يخرج عن كونه طهوراً

قد يحدث وتتغير أوصاف الماء الثلاثة اللون والطعم والرائحة، وقد يتغير أحدهما فقط ومع ذلك يبقى الماء على طهوريته، ولا يكره التطهر به، ومن ذلك ما يأتي:

١- تغير الماء بشيء المجاور:

معنى ذلك أن الماء قد يتغير بشيء مجاور له، وتغيره هذا لا يخرج عن طهوريته، سواء كان المجاور منفصلاً عن الماء أو ملاصقاً له.

وقد مثل فقهاء المالكية للمجاور المنفصل: كما لو كان إلى جانب الماء جيفة أو عذرة أو غيرهما، فنقلت الريح رائحة ذلك إلى الماء فتغير. ومثل له البعض الآخر: بأنه مثل أن يقوم البعض بسد فم الإناء بشجر ونحوه فتغير منه الماء من غير مخالطة لشيء منه. فهذا لا خلاف في طهوريته عند فقهاء المالكية^(١).

- وتخرج السنن الصغرى للحافظ البيهقي: تأليف الدکتو/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي

- مكتبة الرشد بالرياض الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ج ١ ص ٢٥٦ رقم ١٨٥

باب طهارة سؤر الحيوانات غير الكلب والخنزير من جماع أبواب الطهارة.

(١) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: للعلامة/ أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد

الرحمن المغربي المعروف بالحطاب - دار الفكر - الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م

ج ١ ص ٥٤، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٥، تبين المسالك ج ١ ص

أما إذا كان المجاور ملاصق للماء وذلك مثل الدهن الملاصق لسطح الماء، فقد اختلف فقهاء المالكية في طهورية هذا الماء إلى رأيين:
الأول: أن التغير بالدهن لا يضر والماء طهور وهو رأي ابن الحاجب، وابن عبد السلام.

الثاني: أن الملاصق لسطح الماء يضر إذا تغيرت ريحه، أما تغير للون والطعم بالملاصق فإنه يضر قطعاً. وهو رأي ابن عرفة وابن مرزوق والأجهوري وهو الراجح^(١).

وخلاصة القول: أن التغير بالمجاور الغير الملاصق لا يضر مطلقاً أي سواء تغير الريح أو اللون أو الطعم أو الثلاثة، كان التغير بيناً أولاً، كان الماء قليلاً أو كثيراً.

أما التغير بالمجاور الملاصق فيضر اتفاقاً إن كان المتغير لوناً أو طعماً، كان التغير بيناً أولاً قل الماء أو كثر، وفي تغير الريح خلاف، والمعتمد الضرر، أما التغير بالممازج فيضر مطلقاً. وباتفاق الفقهاء^(٢).

٢- تغير الماء بما تولد منه:

إذا تغير الماء المطلق سواء في ذلك لونه أو طعمه أو ريحه أو الثلاثة معاً بمولد منه كالطحلب^(٣) والسماك الحي فإن ذلك لا يسلبه

(١) التاج والإكليل لمختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق - هامش مواهب الجليل - دار الفكر - الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ج ١ ص ٥٤، جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة خليل: للشيخ/ صالح عبد السميع الأبي الأزهرى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م ج ١ ص ٦، الشرح الكبير: ج ١ ص ٣٥.

(٢) حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٥ - ٣٦.

(٣) الطحلب: بضم الطاء وضم اللام وفتحها - خضرة تعلو الماء لطول مكثه ولو نزع وألقى فيه ثانياً أو في غيره. الشرح الكبير ج ١ ص ٣٦.

طهوريته، أما إذا كان السمك ميتاً فإن التغير به يضر لأنه ليس من أجزاء الأرض ولا متولداً من الماء.

ويرى بعض المالكية: عدم الضرر في ذلك وعللوا ذلك بأنه لا ينفك عن الماء غالباً فيعسر الاحتراز منه^(١)، ولا يضر أيضاً تغييره بطول المكث، ويظل طاهر يستعمل في العادات والعبادات^(٢).

٣- تغير الماء المطلق بسبب المكان الذي استقر فيه أو مر به:

إذا تغير الماء بطول مكثه في إناء أو بركة، أو بما قد جرى عليه من أجزاء الأرض ومعادنها كالماء الجاري على معدن كبريت وهو حجر أصفر له رائحة، أو الجاري على معدن زرنينخ وهو حجر أصفر أيضاً له رائحة، أو استقر الماء أو جرى على مغر وهو طين صلب أحمر يصير لون الماء كالدّم إذا سحق وطرح فيه^(٣)، وكذلك الماء المستقر على أرض سبخة ونحوها من الأراضي التي بها ملح أو كبريت أو حمأة وهي طين أسود منتن، فهذه المياه كلها طاهرة في نفسها طيبة لكل ما تستعمل فيه سواء كان من العادات كالشرب ونحوه أو من العبادات كالوضوء والغسل وإزالة النجاسة ما دامت باقية على أصل خلقتها لم تتغير بشيء ينفك عنها غالباً^(٤).

(١) الشرح الكبير ٣٦/١، حاشية السوقى ٣٦/١، تبين المسالك ١٠٨/١، مواهب الجليل ٥٦/١، التاج والإكليل ٥٦/١.

(٢) أسهل المدارك ٣٥/١.

(٣) مراجع المسالك ٥٣/١، حاشية السوقى والشرح الكبير ٣٦/١، تبين المسالك ١٠٨/١.

(٤) الثمر الداني في تقريب المعاني بهامش رسالة ابن أبي زيد القيرواني: للشيخ/ صالح عبد السمیع الأبسی الأزهری - مطبعة مصطفى البابي الحلبي -

٤- تغيير الماء المطلق بما ألقى فيه:

إذا تغير الماء المطلق بشيء طرح فيه وكان ذلك المطروح من جنس ما هو من قرار الماء كالتراب والملح أو من كل ما كان من أجزاء الأرض كالغرة والكبريت والجير ولو محروفاً والجبس فإن ذلك لا يسلبه الطهورية، ولو كان الطرح مقيداً وهذا هو المشهور^(١).

وقد ذهب البعض من فقهاء المالكية: إلى أن كل ما طرح قصداً من أجزاء الأرض في الماء فإنه يضر التغيير به، وهو قول المازري^(٢).

أما ما ألقته الرياح فإنه لا يضر اتفاقاً^(٣).

٥- تغيير الماء المطلق بما لا يمكن الاحتراز منه:

إذا تغير الماء بما يعسر الاحتراز منه كالتبن وورق الشجر الذي يتساقط في الآبار والبرك من الريح فإن ذلك لا يضر، سواء كانت الآبار أو الغدران في البادية أو الحاضرة إذ المدار على عسر الاحتراز^(٤) وكل

- الطبعة الثانية ١٣٦٣هـ - ١٤٤٤م ص ٢٩، تقريب المعاني بهامش رسالة ابن أبي زيد القيرواني: للشيخ/ عبد المجيد الشرنوبى الأزهرى مطبعة مصطفى البابي الحلبي ص ٢٥، معين التلاميذ ج ١ ص ٧٤.

(١) مواهب الجليل ج ١ ص ٥٧، حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٣٦/١ - ٣٧، معين التلاميذ على قراءة الرسالة المعروف بذهب مالك: للشيخ عثمان بن عمر بن سداق بن عمر - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م - بدون ناشر ٧٤/١، جواهر الإكليل ٦/١.

(٢) حاشية الدسوقي ٣٧/١.

(٣) مواهب الجليل ٥٧/١.

(٤) الشرح الصغير: لسيدى أحمد الدردير - هامش بلغة السالك - مطبعة مصطفى الحلبي الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م - ١٤/١، انشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣٩/١، تبين المسالك ١٠٩/١.

هذا ما لم يكن التغير بروت المواشي والدواب وبولها لأنه يضر^(١).

وقد وجد البعض من فقهاء المالكية من يفرق بين بئر البادية وبئر الحاضرة: يقول ابن رشد - رحمه الله -: التغير بورق الشجر والتبن لا يضر في بئر البادية، وظاهره سواء كان المتغير بيناً أو غير بين، ويفهم من ذلك أنه يضر في بئر الحاضرة بيناً كان أو غير بين^(٢).

أيضاً إذا تغير الماء بوضعه في الجلود التي أعدت لحمل الماء كالقرب والدلاء التي يستقي بها. إذا دبغت بدابغ طاهر كالقطران مثلاً ثم وضع فيها الماء لسفر أو غيره فتغير من أثر ذلك الدابغ فإنه لا يضر لأنه كالتغير بقراره^(٣).

٦- تغير ماء البئر بآلة السقي أو حبل السقاء:

إذا تغير ماء البئر بآلة السقي من دلو ونحوه وذلك يشمل كل وعاء يخرج به الماء، فإذا كان من غير أجزاء الأرض كليف وحلفاء فإن التغير به يضر، أما إذا كان من أجزائها كالحديد والنحاس والفخار فلا يضر التغير به، وذلك كتغير ماء الغدير^(٤) أبروث الماشية أو بولها عند ورودها له، أو ألقته فيه حال شربها منه، وسواء كانت الماشية نعماً أو غيرها، وهو طاهر مطلقاً، ولكن يستحسن تركه إذا وجد غيره^(٥).

(١) بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك : للشيخ أحمد

ابن محمد الصاوي المالكي - مطبعة مصطفى الحلبي الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ -

١٩٥٢م - ١٤/١.

(٢) مواهب الجليل ٦٢/١.

(٣) الشرح الصغير ١٤/١، تبين المسالك ١٠٩/١.

(٤) الغدير : هو الماء الذي تركه السيل أو النيل في مكان منخفض.

(٥) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٣٩/١، جواهر الإكليل ٧/١.

وهناك روايتين للعلامة اللخمي: الأولى إن تغير الغدير بروث الماشية مضر مطلقاً أي سواء كان التغير بيناً أم لا، والرواية الأخرى تقييد الضرر بكون التغير بيناً^(١).

أما تغير الماء بحبل السقاء ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: أن الماء طهور وهو لابن زرقون.

الثاني: أنه ليس بطهور وهو لابن الحاج.

الثالث: التفضيل بين التغير الفاحش وهو يسلب الطهورية، وبين التغير غير الفاحش وهو لا يسلب الطهورية وهو الراجح^(٢).

٧- تغير الماء مع الشك في مغیره:

معنى ذلك أن الماء إذا كان متغيراً وشك في الشيء الذي غيره هل هو من جنس ما يضر مثل العسل أو الدم، أو كان من جنس ما لا يضر كالمغرة والكبريت وطول المكث فإنه لا يسلب الطهورية ويجوز التطهير به^(٣).

أيضاً إذا كان الماء في الفم وحصل شك فيه هل تغير بالريق أم لم يتغير فإنه يجوز التطهر به وهذا قول ابن القاسم لعدم تحقق تغير وفي رواية لأشهب عن الإمام مالك - رحمه الله، عدم الجواز لعدم السلامة من مخالطة الريق مع قلة الماء^(٤).

(١) حاشية الدسوقي ٣٩/١.

(٢) حاشية الدسوقي ٣٩/١.

(٣) الشرح الصغير ١٥/١.

(٤) جواهر الإكليل ٧/١.

المسألة الرابعة: المياه التي يكره استعمالها مع الحكم بطهورتها

١- الماء المستعمل في رفع الحدث:

الماء المستعمل هو: ما تقاطر من الأعضاء واتصل بها أو انفصل عنها، وكان يسيراً كأنية وضوء غسل عضوه منه^(١) أو تقاطر من البدن في غسل من جنابة ونحوها، أو أدخل المتوضئ أعضاءه وذلها فيه، أو دخل المغتسل في إناء فيه ماء وتلك فيه بنية رفع الحدث وبقي الماء على حاله من غير أن يتغير منه لون ولا طعم ولا ريح فهو طهور يستعمل في العادات والعبادات، وكراهة استعماله في الوضوء أو الغسل مقيدة بما إذا وجد غيره، وإلا بأن لم يوجد غيره فيتعين وتنتفي الكراهة، إذ الشيء الواحد لا يتعلق به حكمان^(٢) وهذا هو الرأي المشهور في المذهب، ومقابل المشهور قولان:

أحدهما: أنه غير طهور فيتركه ويتيمم إن لم يجد غيره، فإن توضأ به صلى وأعاد أبداً.

ثانيهما: أنه مشكوك فيه فيتوضأ به ويتيمم لصلاة واحدة^(٣).

وقد روى عن الإمام مالك - رحمه الله - أنه قال: "لا يتوضأ بماء قد توضأ به مرة ولا خير فيه"^(٤).

وقال ابن القاسم: إن لم يجد غيره يتوضأ.

(١) الشرح الكبير ٤١/١ وما بعدها، جواهر الإكليل ٧/١.

(٢) سراج السالك ٥٤/١.

(٣) مواهب الجليل ٦٦/١، الذخيرة: لشهاب الدين بن أحمد بن إدريس القرافي - تحقيق/ د/

محمد حجي - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى ١٩٩٤م - ج ١ ص ١٧٤.

(٤) المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس - رواية الإمام سحنون بن سعيد التبوخي عن

الإمام عبد الرحمن بن القاسم - تحقيق/ محمد محمد تامر - مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة

- ط/ ٢٠٠٤م ج ١ ص ٤٣، الذخيرة ١٧٤/١.

ويمكن التوفيق بين ما قاله الإمام مالك وابن القاسم بحمل قول الإمام مالك على عدم وجود غيره فإن لم يجد غيره يجوز له أن يتوضأ منه^(١).

وقد رجح ابن رشد - رحمه الله - الرأي القائل بجواز الطهارة من هذا الماء المستعمل^(٢) واستدل على ذلك بما روي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان أصحابه يقتتلون على فضل وضوئه^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن فقهاء المالكية قيدوا كراهة الماء المستعمل بشروط ثلاثة:

- أ - أن يكون الماء يسيراً، أما إذا كان الماء كثير فلا كراهة في استعماله.
 - ب - وأن يكون قد استعمل في رفع حدث لا في حكم خبث.
 - ج - أن يكون الاستعمال الثاني في رفع حدث^(٤).
- والناظر في كتب المالكية يجد أنهم كرهوا استعمال الماء المستعمل في

(١) الذخيرة ١٧٤/١.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد للعلامة/ محمد بن أحمد بن رشد - تحقيق/ رضوان جامع رضوان - دار الحرم للتراث بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م - ج ١ ص ٣٩.

(٣) أصل هذا الحديث : ما أخرجه البخاري - رحمه الله - عن صالح بن شهاب قال: أخبرني محمود بن الربيع قال : وهو الذي مج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في وجهه وهو غلام من بنوهم ، وقال عروة عن المسور وغيره يصدق كل واحد منهما صاحبه، وإذا توضأ النبي - صلى الله عليه وسلم - كادوا يقتتلون على وضوئه . صحيح البخاري بشرح فتح الباري : للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - دار التقوى للتوزيع والنشر - ج ١ ص ٣٦١ رقم ١٨٩ باب استعمال فضل وضوء الناس من كتاب الوضوء.

(٤) بلغة السالك ١٥/١.

رفع الحدث، وعللوا ذلك بعدة أمور:

أولها: لأنه أدب به عبادة.

ثانيها: لأنه رفع به مانع.

ثالثها: لأنه ماء ذنوب.

رابعها: للخلاف في طهوريته.

خامسها: لعدم أمن الأوساخ.

سادسها: لعدم عمل السلف^(١).

سابعها: أن هذا تعافه النفوس^(٢).

٢- الماء القليل إذا خالطته نجاسة:

الماء اليسير: هو ما كان قدر آنية الوضوء أو الغسل فما دونهما^(٣). وقد

اختلف فقهاء المالكية في حكم طهارة هذا الماء إلى أربعة أقوال:

القول الأول:

الماء اليسير إذا أصابته نجاسة ولم تغير شيئاً من أوصافه فإنه طهور ولكنه

يكره استعماله وهذا هو المشهور في المذهب^(٤) وكراهة الاستعمال مقيدة بعدة

شروط هي:

الأول: أن يكون يسيراً.

(١) بلغة السالك ١٦/١، مواهب الجليل ٦٧/١، شرح خطط السداد والرشد للنتائني بهامش الدر

التمين والمورد المعين ٨٨/١.

(٢) بداية المجتهد ٣٩/١.

(٣) حاشية الدسوقي ٤٣/١.

(٤) مواهب الجليل ٧٠/١، الجواهر الزكية لابن تركي ص ٤٠.

الثاني: أن تكون النجاسة كالقطرة أي نقطة المطر المتوسطة ففوق.

الثالث: عدم التغيير.

الرابع: أن يوجد غيره.

الخامس: أن يستعمل فيما يتوقف على طهور.

السادس: أن لا يكون له مادة فإن تغير منع استعماله في العادات والعبادات،

وإن اختلف شرط من باقي الشروط فلا كراهة في ذلك^(١).

وزاد ابن عرفة الدسوقي شرطاً سابعاً وهو: أن لا يكون الماء جارياً^(٢).

القول الثاني:

أن الماء اليسير ينتجس بملاقات النجاسة وإن لم تغيره.

ذهب إلى ذلك الرأي ابن القاسم وهي رواية المصريين عن مالك^(٣) وهو

الرأي الذي اقتصر عليه رسالة ابن أبي زيد القيرواني^(٤) وهو قول ضعيف

في المذهب^(٥).

واستدلوا على ذلك بأحاديث منها:

أ- ما روي عن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - وهو يسأل عن الماء يكون بالفلاة من الأرض وما ينوبه من

(١) بنفة السالك ١٦/١.

(٢) حاشية الدسوقي ٤٣/١.

(٣) مواهب الجليل ٧٠/١.

(٤) الثمر الداني ص ٣٠، تقريب المعاني ص ٢٦، معين التلاميذ ٧٥/١، الفواكه الدواني على

رسالة القيرواني: للشيخ أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي - مطبعة مصطفى

انحليبي - ط/ الثالثة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ - ١٤٥/١.

(٥) حاشية الصفطي ٤٠/.

السباع والدواب، فقال: "إذا كان الماء قلّتين لم يحمل الخبث"^(١).

والمراد بقوله لم يحمل خبثاً أي يدفع النجس ولا يقبله، ومفهومه أنه إذا لم يبلغهما - القلتين - يحمل الخبث أي يتنجس بمجرد الملاقاة ولو لم يتغير^(٢).

ب- ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده"^(٣).

وجه الدلالة:

أن النهي عن الغمس لخشية النجاسة باليد لأنهم كانوا يستجمرون بالأحجار فربما وقعت يد أحدهم على محل الأذى مع العرق وهو نائم فيعلق بها شيء من النجاسة، ومعلوم أنها إذا خفيت لا تغير الماء فلو لا أنها تنجسه ما وقع للنهي^(٤).

(١) سنن الترمذي ٤٦/١ رقم ٦٧ باب منه آخر من أبواب الطهارة، سنن أبي داود ١٧/١ باب ما ينجس الماء من كتاب الطهارة، سنن النسائي ١٧٥/١ باب التوقيت في الماء من كتاب الطهارة، سنن ابن ماجه ١٧٢/١ رقم ٥١٧ باب مقدار الماء الذي لا ينجس من كتاب الطهارة وسننها بلفظ [إذا بلغ الماء قلّتين لم ينجسه شيء] ، المستدرك على الصحيحين : للإمام/الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري - دار المعرفة - بيروت - ج ١٣٣/١ باب ذكر اختلاف الرواة والألفاظ في حديث القلتين من كتاب الطهارة ، سنن الدارمي ج ١ / ٢٠٢ رقم ٧٣٢ ط/ دار الكتاب العربي ط/ أولى ١٤٠٧ هـ وفيه قال حسين سليم أسد : إسناده صحيح.

(٢) للفواكه الدواني ١٤٥/١.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ١٥٤ رقم ٢٧٨ باب كراهة غمس المتوضأ وغيره يده للمشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً من كتاب الطهارة.

(٤) مسالك الدلالة ص ١٠.

القول الثالث:

وهو ما ذهب إليه ابن مسلمة أن هذا الماء مشكوك فيه لا يعلم أنه طهور ولا نجس، فيجمع به بين الوضوء والتيمم^(١).

القول الرابع:

أن هذا الماء طهور من غير كراهة^(٢) ويمكن أن يستدل على ذلك بما يأتي:

أ- ما روي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أنه قال: قال يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الماء طهور لا ينجسه شيء^(٣).

ب- ما روي عن يحيى بن سعيد أنه سمع أنس بن مالك ينكر: أن أعرابياً قام إلى ناحيته في المسجد، فبال فيها، فصاح به الناس. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "دعوه" فلما فرغ، أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بذنوب فصب على بوله^(٤).

فظاهره أن قليل النجاسة لا يفسد قليل الماء، إذ معلوم أن ذلك الموضع قد طهر من ذلك بالذنوب^(٥).

(١) الذخيرة ١٧٣/١، مواهب الجليل ٧٠/١.

(٢) مواهب الجليل ٧٠/١.

(٣) سبق تخريج الحديث.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ١٦٤ - ١٦٥ رقم ٢٨٤ باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد. الخ من كتاب الطهارة، صحيح البخاري بشرح فتح الباري ج ١ ص ٣٩٥ رقم ٢٢١ باب صب الماء على البول في المسجد من كتاب الوضوء موطأ الإمام مالك ص ٣٨ رقم ١٤١ باب ما جاء في البول قائماً وغيره من كتاب الطهارة.

(٥) بداية المجتهد ٣٥/١.

الرأي الراجح:

بعد عرض أقوال فقهاء السادة المالكية في هذه المسألة فإنني أميل إلى ترجيح الرأي الأول القائل بأن الماء اليسير إذا أصابته نجاسة ولم تغير شيئاً من أوصافه فهو طهور إذا لم يوجد غيره، أما إذا وجد غيره فهو مكروه. والله أعلم.

٣- الماء الذي ولغ^(١) فيه الكلب:

يكره استعمال الماء الذي ولغ فيه الكلب، أي أدخل لسانه فيه وحركه، والكراهة هنا مقيدة بثلاثة شروط:

أ- أن يكون ذلك الماء يسيراً فإن كان كثيراً فلا كراهة في استعماله.

ب- أن لا يتغير ذلك الماء.

ج- إذا وجد غير هذا الماء^(٢).

أما إذا أدخل لسانه فيه ولم يحركه، ولم يسقط شيء من لعبه فيه فلا كراهة في استعماله^(٣).

ويفهم من ذلك أن الكلب طاهر ولكن سوره^(٤) مكروه، ولقد حكى ابن رشد - رحمه الله - أربعة أقوال في حكم طهارة الماء الذي ولغ فيه الكلب.

(١) نولوغ: هو إدخال لسانه في الماء وتحريكه، أي لعقه. الشرح الصغير بهامش بلغة

السالك ٣٤/١، حاشية الدسوقي ٨٣/١.

(٢) بلغة السالك ١٦/١.

(٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٤٤/١.

(٤) السور: بضم السين وسكون الهمزة وقد تسهل: أي فضلة شرب بهيمة ولو غير مأكولة

للحم، الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣٤/١.

القول الأول:

أن الماء الذي ولغ فيه الكلب طهور لأن الكلب من السباع والسباع محمولة على الطهارة.

وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وروايته عن الإمام مالك^(١) واستدلوا على ذلك بما وري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الحيض التي تكون فيما بين مكة والمدينة، فقيل له: إن الكلاب والسباع ترد عليها فقال: لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي شراباً طهوراً^(٢).

ويرى الإمام مالك - رحمه الله: أن الأمر بإراقة سور الكلب وغسل الإناء منه هو عبادة غير معللة، وأن الماء الذي ولغ فيه ليس بنجس^(٣).

القول الثاني:

أن الماء الذي ولغ فيه الكلب نجس.

(١) المدونة الكبرى ٤٤/١، المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته المسونة من الأحكام : للإمام/ أبي الوليد محمد بن أحمد المعروف بابن رشد - مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة ط/٢٠٠٤م ص ٢٢ ، بداية المجتهد ٤١/١.

(٢) سنن ابن ماجه ١٧٣/١ رقم ٥١٩ باب الحيض من كتاب الطهارة وسننها بلفظ [لها ما حملت في بطونها ولنا ما غير طهور] وقال في الزوائد: في إسناده عبد الرحمن، قال فيه الحكم: روي عن أبيه أحاديث موضوعة، قال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه، سنن الدار قطني ٣١/١ رقم ١٢ باب الماء المتغير من كتاب الطهارة، نصب الراية ١٣٦/١ فصل في الأسار وغيرها من كتاب الطهارة ، وقال : هو معلول بعبد الرحمن وهو ضعيف.

(٣) بداية المجتهد ٤١/١.

وهو قول الإمام مالك - رحمه الله - في رواية ابن وهب^(١) وهو قول سحنون وعبد الملك^(٢) واستدلوا على ذلك بما يأتي:

أ- ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "إذا شرب الكلب في إناء أحكم فليغسله سبعاً"^(٣).

وفي رواية أخرى: "طهور إناء أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاًهن بالتراب"^(٤).

ب- ما يقع به الإنقاء من غسل الإناء واجب للنجاسة، أما بقية السبع غسلات فهي تعبد لا لعل، وذلك كالأمر في الاستنجاء بثلاثة أحجار، فالواجب منها ما يقع به الإنقاء وبقيّة الثلاث تعبد^(٥).

القول الثالث:

الفرق بين الكلب المأذون في اتخاذه وغير المأذون في اتخاذه.

فالكلب المأذون في اتخاذه مثل كلب الحراسة أو الصيد فسؤره طاهر لا ينجس الماء أو الطعام الذي ولغ فيه، إلا أنه يجب أن يتوقى من

(١) المقدمات الممهدة ص ٢٢.

(٢) الذخيرة ١/١٨١.

(٣) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ٣٣٦/١ رقم ١٧٢ باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان من كتاب الوضوء، صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٨/١ رقم ٢٧٩/٩٠ باب حكم ولوغ الكلب من كتاب الطهارة، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم: وضعه/ محمد فؤاد عبد الباقي - دار الحديث بالقاهرة ط ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م - ج ١/٦١ رقم ١٦٠ باب حكم ولوغ الكلب من كتاب الطهارة.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥٨/٢ رقم (٢٧٩/٩١) باب حكم ولوغ الكلب من كتاب الطهارة.

(٥) المقدمات الممهدة ص ٢٢.

شربه أو أكله أو استعمال الإناء قبل غسله مخافة أن يكون في لعابه ما يشبه السم المضر بالأبدان على ما أرشد عليه السلام إليه بما أمر به من غسل الإناء الذي ولغ فيه سبعا، وذلك إشفاقاً منه على أمته، فإنه - صلى الله عليه وسلم - كان بالمؤمنين رءوفاً رحيماً^(١).

أما الكلب غير المأذون في اتخاذه فإن سوره نجس، لأن الإناء الذي ولغ فيه يغسل سبعا للنجاسة ولا يجوز شربه ولا غسل الإناء به لنجاسته، أما بالنسبة للوضوء منه إذا لم يجد سواه فاختلف فقهاء المالكية في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يتوضأ به ولا يتيمم . وهو مذهب ابن القاسم .

الثاني: أنه يتوضأ به ويتيمم ويصلي . وهو مذهب ابن الماجشون

الثالث: أنه يتيمم ويصلي ثم يتوضأ به ويصلي . وهو قول سحنون^(٢).

القول الرابع:

التفريق بين كلب الحضر فيكره استعمال سوره وبين كلب البادية فلا كراهة في استعمال سوره^(٣).

ولعل وجهة القول بكراهة سوره كلب الحضر هو أنه لا يجد طعاماً إلا ما فسد من بقايا طعام الناس أو القانورات لكثرة كلاب الحضر وانتشارها في الطرق دون صاحب، خلاف كلب البادية فالغالب أن يكون له صاحب يباشره في طعامه وشرابه^(٤).

(١) المقدمات الممهدة لابن رشد ص ٢٢.

(٢) المقدمات لابن رشد ص ٢٣.

(٣) المقدمات الممهدة ص ٢٢.

(٤) د/أ/ فرج زهران: أحكام العبادات ص ٤٤ وما بعدها، أشار إليه الدكتور/ عرفة أبو

شبهة في مؤلفه : محاضرات في فقه العبادات على المذهب المالكي ص ٨٨.

الرأي الراجح:

بعد معرفة أقوال المالكية في حكم طهارة سور الكلب والماء الذي ولغ فيه فإنني أميل إلى ترجيح الرأي القائل بنجاسة هذا الماء سواء كان استعماله للوضوء أو للشراب والطعام، لأنه لا يخفى على أحد أن هذا الأمر نعاfe النفوس، وأمره - صلى الله عليه وسلم - بأن يغسل الإناء سبع مرات فيه دليل على نجاسته، لأنه - صلى الله عليه وسلم - لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى. والله أعلم.

ولكن متى يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعاً:

اختلف فقهاء المالكية في ذلك وكلامهم ينبئ عن وجود رأيين اثنين:

الرأي الأول: أنه يجب غسله على الفور، لأن غسله تعبد ولا معنى لتأخير العبادات.

الرأي الثاني: أنه لا يؤمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب إلا عند قصد استعماله بناء على نجاسته^(١).

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يتعدد الغسل بتعدد الولوج سواء وقع ذلك من كلب واحد أو من كلاب متعددة، وسواء كان الكلب منهيّاً عن اتخاذه أم لا على المشهور، ويكفي في ذلك سبع غسلات كما لو اتحد الولوج^(٢).

ولكن ما الحكم لو توضأ بماء ولغ فيه الكلب ثم صلى به ؟

يرى الإمام مالك - رحمه الله - أن ذلك يجزئه ولا إعادة عليه وإن

(١) المقدمات ص ٢٢ ، الذخيرة ١/١٨٢ ، عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان ص ٢٢ .

(٢) عمدة البيان ص ٢٢ ، الشرح الكبير مع حاشية اندسوقي ١/٨٤ ، جواهر الإكليل ١/١٤ .

علم في الوقت. وفي رواية أخرى يقول - رحمه الله - ولا يعجبني الوضوء بفضل الكلب إذا كان الماء قليلاً، ولا بأس به إذا كان الماء كثيراً كهيئة الحوض الذي يكون فيه ماء كثير أو بعض من الماء الكثير^(١)، وذلك لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - حينما سئل عن ذلك " لها ما أخذت في بطونها، ولنا من بقي شرباً طهوراً"^(٢).

هل الأمر الوارد بغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب أو إراقة الماء محمول على النذب أم على الوجوب؟

اختلف فقهاء المالكية في هذه المسألة إلى رأيين:

الرأي الأول:

وهو المشهور في المذهب أنه يندب إراقة الماء الذي ولغ فيه الكلب، ويندب كذلك غسل الإناء سبع مرات، هذا إذا كان الماء يسيراً كأناء معد للغسل، أما إن كان كثيراً فلا يراق ولا يكره استعماله^(٣). ووجه النذب: أنه حيوان فلم يجب غسل الإناء من ولوغ أصل ذلك الحيوان^(٤).

الرأي الثاني:

أن الأمر بغسل الإناء وإراقة الماء محمول على الوجوب. وذلك لأمره - صلى الله عليه وسلم - بغسل الإناء، والأمر نقيض الوجوب^(٥).

(١) المدونة الكبرى ١/٤٥، مواهب الجليل ١/٧٤.

(٢) سبق تخريج الحديث.

(٣) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١/٨٣، جواهر الإكليل ١/١٣، مواهب الجليل ١/٧٤، التاج والإكليل ١/١٧٤، الشرح الصغير بهامش بلغة المسالك ١/٣٤.

(٤) تبين المسالك ١/١١٢.

(٥) تبين المسالك ١/١١٢.

الرأي الرابع:

بعد معرفة أقوال فقهاء السادة المالكية في هذه المسألة فإنني أميل إلى ترجيح الرأي الأول، الذي يقضي بأنه يندب إراقة الماء الذي رلغ فيه الكلب، وغسله سبع مرات، ولكن إذا كان الماء يسيراً، أما إذا كان الماء كثيراً فلا يندب ذلك، لما فيه من الإسراف في استعمال المياه، هذا إذا لم يتغير الماء، أما إذا تغير فإنه يجب إراقتة.

ولكن هل يشترط ذلك في غسل الإناء أم لا ؟

الظاهر أنه يشترط ذلك لأن الغسل لا تتم حقيقة إلا به^(١)، ويحتمل ألا يشترط لأن غسله خرج عن المتعارف، وإمرار الماء قد يسمى غسلًا، ولأن الغسل ليس لإزالة شيء محسوس بل زوال النجاسة بلا ذلك كاف^(٢).

حكم غسل إناء الطعام الذي ولغ فيه الكلب:

إذا ولغ الكلب في إناء فيه طعام أو حوض أو بركة فالمشهور في المذهب أنه لا يندب غسل ذلك الإناء أو الحوض والبركة. وهو رواية ابن القاسم عن الإمام مالك - رحمه الله -^(٣) وذلك لأن الأمر بغسل الإناء من لوغ الكلب إنما كان على وجه التغليظ في اتخاذ الكلب، وإنما يحصل ذلك بغسل إناء الماء، لأنه هو الذي يمكن أن تصل إليه الكلاب، وأما إناء الطعام فلا تصل إليه لقلته وكثرة التوقي فيه^(٤).

(١) مواهب الجليل ١/١٧٩، عمدة البيان ص ٢٢.

(٢) الذخيرة ١/١٨٣، حاشية الدسوقي ١/٨٤.

(٣) مواهب الجليل ١/١٧٥، تبين المسالك ١/١١٢.

(٤) تبين المسالك ١/١١٢ - ١١٣.

وهناك رواية أخرى لابن وهب عن الإمام مالك: يندب غسل الإناء في هذه الحالة، لأن هذا إناء ولغ فيه كلب فشرع غسله كإناء الماء^(١).

ومن الجدير بالذكر أنه لا يجوز إراقة الطعام الذي ولغ فيه الكلب بل يحرم ذلك لما فيه من إضاعة المال وإهانة الطعام^(٢) وكان الإمام مالك - رحمه الله - يقول: وأراه عظيماً أن يعتمد إلى رزق من رزق الله فيلقى لكلب ولغ فيه^(٣).

وقيل: يراق الماء والطعام بناء على التعليل بالنجاسة، وقيل لا يراقان للتعب^(٤) ولا يشترط في غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب التتريب أو النية، لأن التتريب لم يثبت في كل الروايات وإنما ثبت في بعضها وذلك البعض الذي ثبت فيه وقع فيه اضطراب^(٥).

٤- الاغتسال بالماء الراكد:

يكره عند الإمام مالك - رحمه الله - الاغتسال بالماء الراكد وهو الماء الساكن وغير الجاري، سواء كان يسيراً أو كثيراً ما لم يكن مستبحراً كماء البركة والغدير، وسواء كان جسد المغتسل نقياً من الأذى أم لا، ويشترط في الأذى أن لا يسلبه الطهورية، أما إذا كان يسلبها فإنه يمنع الاغتسال فيه، لأن الإمام مالك - رحمه الله - ليس عنده حالة جواز

(١) مواهب الجليل ١/١٧٥، تبين المسالك ١/١١٣.

(٢) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ١/٨٣، جواهر الإكليل ١/١٣.

(٣) المدونة الكبرى ١/٤٤.

(٤) مواهب الجليل ١/١٧٦.

(٥) حاشية الدسوقي ١/٨٤، الشرح الصغير بهامش بلغة السالك ١/٣٤، مواهب الجليل

للاغتسال فيه، بل المنع أو الكراهة وهي تعبدية^(١).

ولقد قيد بعض فقهاء المالكية كراهة الاغتسال بالماء الراكد بأربعة قيود:

- أ- أن لا يكون مستبحراً: وذلك كماء البرك والغدير، أما إذا كان الماء مستبحراً يجري كماء البحر فلا كراهة في الاغتسال منه
- ب- أن لا يكون له مادة أصلاً: أو له مادة وهو قليل كبئر قليلة الماء، أما إذا كان له مادة تمدده بالماء، والماء كثير فلا كراهة في الاغتسال منه.

ج- أن لا يضطر إليه: أي بأن يوجد غيره، أما إذا لم يوجد غيره واضطر إليه فلا كراهة في استعماله.

د- أن لا يكون في بدنه وسخ يغير الماء: أما إذا كان في بدنه أذى بحيث يغير الماء ويسلبه طهوريته فإنه يمنع من استعماله.

فإن وجدت تلك القيود الأربعة كره الاغتسال فيه، وإن لم يغتسل فيه أحد قبله، وإن انتفى قيد منها فلا كراهة، بل يجوز إن انتفى واحد من الثلاثة الأول، ويحرم ويمنع إن انتفى الرابع^(٢).

ويدل على كراهة الاغتسال بالماء الراكد ما روي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب" فقيل: كيف يفعل يا أبا هريرة؟ قال:

(١) بلغة السالك والشرح الصغير عليه ١٧/١، حاشية الدسوقي ٤٤/١.

(٢) حاشية الدسوقي ومعه الشرح الكبير ٤٤/١، بلغة السالك ١٧/١.

يتناوله تناولاً^(١).

ويرى ابن القاسم - رحمه الله - أنه يحرم الاغتسال في الماء الراكد إذا كان يسيراً أي قليلاً، وكان بالجسد أو ساخ^(٢).

وفهم من ذلك أنه إذا كان الماء كثيراً أو غسل الأذى والأوساخ التي على بطنه خارج الماء فإنه يجوز له الاغتسال فيه بلا كراهة.

٥- سور شارب الخمر:

معنى سور شارب الخمر أي بقية شربه من الماء وما فضل منه، وبناء على ذلك فإنه يكره استعمال ما بقي من شربه في رفع الحدث أو حكم الخبث، وكل فعل يتوقف على الطهارة، ولا يكره ذلك في العادات مثل استعماله في الطبخ أو العجين... الخ.

وسور شارب الخمر هنا يستوي فيه أن يكون الإنسان الذي شرب الخمر مسلماً أو كافراً وذكر الخمر هنا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، فهو يشمل كل ما هو مسكر مثل النبيذ وغيره.

وعلى ذلك فيكره الوضوء من سور شارب الخمر إذا كان شأنه ذلك، أما إذا شربها مرة أو مرتين فقط فلا تتحقق النجاسة لأن الأصل طهارة الفم.

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٢ ص ١٦٣ رقم ٢٨٣ باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد من كتاب الطهارة، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: للإمام محمد بن إسماعيل الصنعائي - تحقيق/ الشيخ محمداً الدالي بلطة - المكتبة العصرية ط/ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ج ١ ص ٧٢ (الحديث الخامس) باب المياه من كتاب الطهارة.

(٢) حاشية الدسوقي ٤٤/١ ، بلغة السالك ١٧/١.

أيضاً يكره استعمال الماء الذي أدخل شارب الخمر يده فيه، وذلك إذا شك في طهارة تلك اليد أو عدم طهارتها، واليد هنا مثل غيرها من بقية أعضاء الجسد، وإنما اقتصر هنا على ذكر اليد لأن الغالب في مزاوله الخمر يكون عن طريق اليد.

أما إذا تحقق من طهارة العضو الذي أدخله في الماء فلا كراهة في استعماله.

وتجدر الإشارة إلى أن كراهة استعمال الماء المتبقي من سور شارب الخمر أو الذي أدخل يده فيه مقيد بشرطين:

الأول: إذا كان يسيراً. أي قليلاً فيكره استعماله، أما إذا كان كثيراً فلا يكره.

الثاني: إذا وجد غيره. أما إذا لم يجد ماء غيره فلا كراهة في استعماله حينئذ.

وبناء على ذلك فإذا توضأ شخص بما تبقى من سور شارب الخمر وما أدخل يده فيه مع وجود غيره أعاد الوضوء ندباً لما يستقبل من الصلاة فقط^(١).

٦- سور الحيوان الذي لا يتوقى النجاسة:

يكره استعمال الماء المتبقي من شرب الحيوان الذي لا يتوقى النجاسة، سواء أكان مأكول اللحم كالنعم والطير أم غير مأكول اللحم كالخنزير والحمار والفرس وذلك إذا لم يعسر الاحتراز منه.

(١) حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٤٤/١، جواهر الإكليل ٧/١، مواهب الجليل ٧٧/١.

أما إذا كان يعسر الاحتراز منه كالهرة والقط والفار فلا يكره
سوره، ويجوز استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث، وذلك لأن الاحتراز
منه فيه صعوبة ومشقة^(١).

ويدل على ذلك ما رواه الإمام مالك - رحمه الله - : عن كبشة بنت كعب بن
مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة الأنصاري - أن أبا قتادة دخل عليها
فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة لتشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى
شربت قالت كبشة: فرأني أنظر إليه فقال: أتعجبين يا ابنة أخي . قالت:
فقلت: نعم . فقال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: إنها ليست
بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات^(٢).

أما إذا كان سور الحيوان الذي لا يتوقى النجاسة طعاماً كاللبن
والزيت والمرق فلا يكره استعماله ولا يراق لشرفه، ويحرم طرحه وإلقاؤه
في القاذورات، لأن في ذلك امتحان له^(٣).

(١) حاشية النسوقي والشرح الكبير ٤٤/١ - ٤٥، جواهر الإكليل ٧/١، مواهب الجليل
٧٧/١.

(٢) الموطأ ص ١٥ رقم ٤٢ باب للظهور للوضوء من كتاب الطهارة، سنن الترمذي ج ١ ص
٦٢ رقم ٩٢ باب ما جاء في سور الهرة من أبواب الطهارة، وقال أبو عيسى: هذا
حديث حسن صحيح، سنن أبي داود ١٩/١ رقم ٧٥ باب سور الهرة من كتاب الطهارة،
سنن النسائي ١٧٨/١ باب سور الهرة من كتاب الطهارة، سنن ابن ماجه ١٣١/١ رقم
٣٦٧ باب للوضوء بسور الهرة وللرخصة في ذلك من كتاب الطهارة وسننها، مسند أحمد
٣٠٩/٥، سنن الدارمي للإمام/ أبو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي
- دار الكتب العلمية - بيروت - ج ١ ص ١٨٧ باب الهرة إذا ولغت في الإناء من كتاب
الصلاة والطهارة.

(٣) حاشية النسوقي ٤٥/١، جواهر الإكليل ٧/١.

وخلاصة ما تقدم من كراهة سؤر شارب الخمر وما أدخل يده فيه وسؤر ما لا يتوقى نجساً إذا لم يعسر الاحتراز منه ولم يكن طعاماً محله إن لم تر النجاسة أو لم تكن قد علمت بالمشاهدة على فمه أو أي عضو فيه وقت استعماله، أما إن رئيت النجاسة أو علمت بمشاهدة أو إخبار على فم شارب الخمر وما لا يتوقى نجساً أو على يده أو غيرها من الأعضاء وقت الاستعمال فإنه يعمل عليها بمقتضاها فإن غيرت الماء نجسته ولا يصح استعماله، وإن لم تغيره فإنه يكره استعماله إن كان قليلاً، ونجست الطعام إن كان مائعاً أو جامداً وأمكن سريانها فيه^(١).

٧- الماء المسخن:

يختلف حكم الماء المسخن بحسب الطريقة التي تم تسخينه بها، فتارة يسخن الماء عن طريق وضعه في الشمس، وتارة أخرى يسخن بالنار، وقد يكون الماء موجود في البرك والأنهار ومن ثم تكون الشمس مسلطة عليه طوال الوقت، وإليك حكم كل حالة من هذه الحالات:

الحالة الأولى: الماء المسخن بالشمس.

اختلف فقهاء المالكية في حكم استعمال الماء المسخن بالشمس وهو ما يطلق عليه الماء المشمس إلى قولين:

القول الأول: ذهب أصحاب هذا القول إلى عدم كراهة استعمال هذا الماء في رفع الحدث أو حكم الخبث، وهو ما ذهب إليه ابن شعبان وابن الحاجب وابن عبد الحكم.

(١) جواهر الإكليل ٧/١ - ٨، الشرح الكبير بهامش حاشية الدسوقي ٤٥/١، مواهب الجليل

٨٢/١، خطط السداد للتتائي بهامش الدر الثمين ٨٩/١.

القول الثاني: وهو المعتمد في المذهب المالكي وما نقله ابن الفرات عن الإمام مالك - رحمه الله - من أنه يكره استعمال الماء المشمس^(١).

وعلى ذلك فإنه يكره استعمال الماء المشمس وبخاصة في الأقطار الحارة كأرض الحجاز، لا في الأقطار المعتدلة مثل جمهورية مصر العربية^(٢).

وكراهة استعمال الماء المسخن بالشمس تكون في البدن من وضوء أو غسل ولو غير مطلوب وغسل نجاسة من البدن، وكذلك يكره شربه وأكل ما طبخ به إن قالت الأطباء بضرره، وتزول الكراهة بتبريد الماء لزوال علة الكراهة.

ولا يكره استعماله في غير البدن مثل غسل الثياب والأواني وغير ذلك^(٣).

وبذلك يكون استعمال الماء المسخن بالشمس مقيد بعدة قيود منها:

١- أن يكون التشميس قد تم في بلاد حارة مثل أرض الحجاز، أما إذا سخن في بلاد معتدلة مثل مصر والروم فلا محل للكراهة.

٢- أن يكون ذلك في الأواني التي تمتد تحت المطرقة من غير النقدين مثل النحاس والحديد والرصاص وهذه طريقة القرافي، وقال ابن الإمام التلمساني أن الكراهة خاصة بالشمس في النحاس الأصفر.

(١) حاشية الدسوقي ٤٥/١.

(٢) الشرح الصغير ١٧/١.

(٣) حاشية الدسوقي ٤٥/١، مواهب الجليل ٧٩/١.

علة كراهة استعمال الماء المشمس:

اختلف فقهاء المالكية في علة كراهة استعمال الماء المسخن بالشمس إلى قولين:

القول الأول: بأن العلة طبية، لأن حرارة الشمس لا تمنع من إكمال الوضوء أو الغسل، ولأن التسخين في الأواني المذكورة يورث الماء زهومة^(١) فإذا غسل العضو بذلك الماء انحبس الدم عن السريان في العروق وانقلب برصاً^(٢)، والقول بأن العلة طبية هو ما قاله ابن فرحون.

ومما يدل على ذلك:

ما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت: "دخل عليّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد سخنت ماء في الشمس فقال: لا تفعل يا حميراء فإنه يورث البرص"^(٣).

وما روي عن أنس - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه

(١) الزهومة: شيء يشبه الشحم له رائحة كريهة، يقال: الدابة: سميت وكثر شحمها فصارت له زهومة، وعلى ذلك فالزهم: رائحة الشحم، والزهومة: الريح المنتنة. المعجم الوجيز: إصدار مجمع اللغة العربية - طبعة خاصة بوزارة للتربية والتعليم ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ص ٢٩٥ ملدة (زهمت).

(٢) حاشية النسوقي ٤٥/١، مواهب الجليل ٧٨/١.

(٣) سنن الدار قطني ٣٨/١ رقم ٢ باب الماء المسخن من كتاب الطهارة، وقال: هذا الحديث غريب جداً، وفيه خالد بن اسماعيل وهو متروك مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - منشورات مؤسسة المعارف - بيروت طبعة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - ٢١٩/١ باب الوضوء بالشمس من كتاب الطهارة، المسنن الكبرى: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - دار المعرفة بيروت - الطبعة الأولى - ٦/١ باب التطهير بالماء المسخن من كتاب الطهارة.

وسلم- قال: " لا تغسلوا صبيانكم بالماء الذي يسخن بالشمس فإنه يورث البرص"^(١).

وجه الدلالة:

يستفاد من الحديثين السابقين أن العلة في كراهة استعمال الماء المسخن بالشمس هي علة طبية، وذلك مستفاد من قول النبي- صلى الله عليه وسلم- [أنه يورث البرص] ومن المعلوم أن النبي- صلى الله عليه وسلم- لا ينطق عن الهوى إنما هو وحي يوحى، فدل ذلك على كراهة استعمال هذا الماء.

القول الثاني: أن العلة شرعية لأن شدة الحرارة مثل شدة البرودة لأنها تمنع من إسباغ الماء في الوضوء أو الغسل، وهذا الرأي هو ما ارتضاه الإمام الخطاب- رحمه الله-^(٢).

والفرق بين الكراهيتين أن الشرعية يثاب تاركها بخلاف الطبية^(٣).

الحالة الثانية: الماء المسخن بالنار:

لا يكره استعمال الماء المسخن بالنار حتى ولو كان التسخين في أواني النحاس وذلك مقيد بما إذا كانت درجة سخونة معتدلة يتحملها

(١) مشكاة المصابيح : للشيخ محمد بن عبد الله الخطيب - ج ١ / ١٠٦ رقم ٤٨٩ - ط / المكتب الإسلامي بيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م - تحقيق محمد ناصر الدين الألباني - وقال : هو ضعيف ، المغني على الدار قطني: للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي - بذيل سنن الدار قطني - دار المحاسن للطباعة بالقاهرة ط / ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م - ٣٨/١.

(٢) حاشية الدسوقي ٤٥/١، بلغة السالك ١٧/١.

(٣) مواهب الجليل ٧٩/١ ، حاشية الدسوقي ٤٥/١، بلغة السالك ١٦/١.

الجسم وتحتملها الأعضاء، أما إذا كان درجة سخونة شديدة بحيث لا تحتملها الأعضاء فإنه يكره استعمال هذا الماء، لأن ذلك من شأنه منافاة الخشوع في العبادة، ويقاس على ذلك الماء شديد البرودة^(١).

الحالة الثالثة: الماء المسخن بالشمس في البرك والأنهار:

يتفق فقهاء المالكية على عدم كراهة استعمال الماء المسخن بالشمس والموجود في البرك والأنهار، وذلك لعدم إمكان الصيانة وتأثير الشمس لأن الشمس مسلطة على البرك والأنهار ولا يمكن التحرز منها، ولأن درجة السخونة به لا تصل إلى درجة الماء المسخن بالنار، أو المعد في أواني نحاسية ووضعه في الشمس، لأن من شأنه هذه الأواني أن تؤدي إلى ارتفاع سخونة هذا الماء، بخلاف الموجود في البرك والأنهار^(٢).

ولكن هل الأفضل في العبادات استخدام الماء البارد أم الماء

المسخن ؟

تباينت الروايات المنقولة عن الإمام مالك - رحمه الله - فذهب ابن عبد السلام أنه نقل عن الإمام مالك - رحمه الله - تفضيل الماء البارد على المسخن، لأن الماء البارد يشد الأعضاء وينشط الجسم خاصة في إقليم الحجاز وحرارة البلاد، وقال غيره أن في استعمال الماء المسخن شيء من الرفاهية.

وروي أشهب عن الإمام مالك - رحمه الله - أنه لا بأس بالوضوء بالماء المسخن وأنا أفعله كثيراً.

(١) مواهب الجليل ٨٠/١، حاشية السوقي ٤٥/١، جواهر الإكليل ٧/١.

(٢) مواهب الجليل ٨٠/١.

وقال مجاهد: يكره استعمال الماء المسخن لما فيه من التمتع،
والصبر على الماء البارد أفضل وأعظم للأجر^(١).

ومن جانب فإنني أرى أن استعمال الماء البارد أفضل لأن العبادة
كلما ازدادت فيها المشقة عظم الأجر عليها إن شاء الله، إلا إذا كان في
استخدام الماء البارد مشقة كبرى كما يحدث في الشتاء شديد البرودة، وأن
استعمالها سوف يؤدي إلى ضرر لا يحتمله الإنسان فلا بأس باستعمال
الماء المسخن بالنار، لأن الله تعالى لم يطلب من عباده المشاق، ولأن
القرب كلها تعظيم وتوقير، والدين يسر لا عسر، فكل يستعمل الماء حسب
طاقته وتحمله، والله أعلم.

(١) مواهب الجليل ٨٠/١.

الفرع الثاني: الماء الطاهر غير المطهر

ويقصد به: الماء الطهور الذي إذا أضيف إليه شيء طاهر ممازج له أو ملاصق، وكان هذا الشيء مما ينفك عنه غالباً كالسدر، أي كما إذا تغير طعم الماء أو لونه أو ريحه بسكر ونحوه ككتين وزبيب وزعفران وعجين ولبن وعسل وما أشبه ذلك، فإنه يسلب طهوريته، وهو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره^(١).

وهذا الماء يسلب طهوريته بشروط عدة أذكر منها ما يلي:

الشرط الأول: أن يكون ذلك الشيء ليس لازماً له: مثل الصابون وماء الورد ونحوه من الروائح العطرية، فإن الغالب أن هذه الأشياء لا تخلط الماء، والمستعمل لها لا يحتاج إليها في الغالب.

الشرط الثاني: أن لا يكون من أجزاء الأرض: فإن تغير الماء بما يجري عليه من أجزاء الأرض كالملاح والكبريت والزرنيخ وغير ذلك فإنه لا يسلب الطهورية، لأن هذا يعتبر تغيراً بالمقر.

الشرط الثالث: أن لا يكون من الأشياء التي يدبغ بها، فإن كان ممن يدبغ كالقطران ويغير الماء، فإنه لا يسلب الطهورية

الشرط الرابع: أن لا يكون من الأشياء التي يعسر الاحتراز منها، فإن اختلط الماء بشيء يعسر الاحتراز منه كورق الشجر القريب من البئر فإنه لا يسلب الطهورية، أما إذا اختلط الماء بشيء لا يعسر الاحتراز منه كما لو سقط ورق الشجر في بئر يمكن تغطيتها فإنه يسلب الطهورية^(٢).

(١) مراجع المسالك ٥٤/١، تبين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك ١٠٦/١ — ١٠٧.

(٢) للشرح الصغير ١٤/١، بداية المجتهد ٣٨/١، أسهل المدارك ٣٥/١، معين التلاميذ ٧٤/١ — ٧٥، أستاذنا الدكتور/ سعد محمد حسن أبو عبده: الطهارة المائية والترايبية في فقه السادة المالكية — مطبعة العدوي — الطبعة الأولى ١٤١٧هـ — ١٩٩٦م ص ٤٩ — ٥٠.

الفرع الثالث: الماء المتنجس

مفهوم النجس لغة وشرعاً:

النجس في اللغة: النجس: القذر من الناس ومن كل شيء قذرتة، ونجس الشيء بالكسر ينجس نجساً فهو نجس، وقيل النجس يكون للواحد والاثنتين والجمع والمؤنث بلفظ واحد، قال تعالى: "إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ"^(١).

وفي عرف الشرع: لحقته النجاسة، وتتجس الشيء صار نجساً، والنجاسة: القذارة، والنجاسة يمنع جنسها الصلاة كالبول والدم والخمر^(٢).

النجس في الشرع: كل مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص^(٣).

وعلى ذلك فالماء إذا خالطته نجاسة أو وقعت فيه مثل البول أو الروث أو لدم، وغيرت أحد أوصافه الثلاثة اللون أو الطعم أو الرائحة فلن الماء نجس لا يجوز استعماله في العادات أو العبادات، ولا بأس أن يسقى به الزرع أو تشرب منه البهائم^(٤).

(١) جزء من الآية : ٢٨ من سورة التوبة.

(٢) لسان العرب لابن منظور ج ٦ ص ٤٣٥٢ مادة (نجس)، المصباح المنير ج ٢ ص ٥٩٤ مادة (نجس)، القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: سعدي أبو جيب - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م - دار الفكر ص ٣٤٧ مادة (نجس).

(٣) تقارير مفيدة: للشيخ/ إبراهيم بن حسن الأنباري بهامش إرشاد السالك لابن عسكرو مطبعة مصطفى البابي الحلبي الطبعة الثالثة - ص ٣.

(٤) سراج السالك ٥٤/١، كفاية الطالب الرباني ١٢٩/١، الفتح الرباني شرح على نظم رسالة بن أبي زيد القيرواني : للشيخ / محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي المورتاني - مكتبة القاهرة ج ١ ص ٤٦.

وبناء على ذلك فالماء الذي غيرته النجاسة لوناً أو طعماً أو ريحاً
تحقيقاً أو ظناً فليس بطاهر ولو كثيراً^(١).

ويدل على ذلك ما رواه أبو إمامة الباهلي - رضي الله عنه - أن
النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب
على ريحه وطعمه ولونه"^(٢).

(١) الفواكه الدواني ١/١٤٥.

(٢) سبق تخريج الحديث.

المبحث الثالث

أحكام المياه

أولاً: حكم الماء المطلق (الطهور):

حكم الماء المطلق (الطهور) أنه يرفع الحدث وحكم الخبث، لأن الحدث منهما يوجب الوضوء فقط، ويسمى حدثاً أصغر، ومنه ما يوجب الغسل، ويسمى حدثاً أكبر، وأما الخبث فالمراد به عين النجاسة، أو محلها إذا أزيلت بغير مطهر شرعي، ولا يرفع الجميع إلا بالماء الطهور، وهو الذي لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بشيء يفارقه غالباً، سواء نزل من السماء وبقي على وجه الأرض، أو ابتلعت الأرض فصار ينابيع داخلها، أو كان من ماء البحر، وكل ذلك طاهر ومطهر يستعمل في العادات والعبادات^(١).

ويدل على ذلك قوله تعالى: "وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ"^(٢)، وقوله تعالى: "وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً"^(٣) وقوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ"^(٤).

ثانياً: حكم الماء الطاهر غير الطهور:

وهو الماء الطاهر في نفسه غير مطهر لغيره، فإذا تغير طعمه أو لونه أو ريحه بسكر ونحوه كتين وزبيب وزعفران وعجين ولبن وعسل

(١) تبيين المسالك ١/ ١٠٥، الشرح الصغير ١٣/ ١، سراج السالك ٥٣/ ١.

(٢) سورة الأنفال: جزء من الآية: ١١.

(٣) سورة الفرقان: جزء من الآية: ٤٨.

(٤) سورة الزمر: جزء من الآية: ٢١.

وما أشبه ذلك فهو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره يستعمل في العادات كالأكل والشرب والطبخ والعجين، لكنه غير طهور فلا يستعمل في العبادات كالوضوء والغسل وتطهير الجسد والثوب.

وعلى ذلك فمن تطهر بماء طاهر غير طهور وصلى بطلت صلاته وأعادها أبدأ^(١).

وذلك لأن حكم النجاسة لا يزال إلا بالماء المطلق، يقول في ذلك الشيخ مياره - رحمه الله - [فأما الحدث فلا يرفع إلا بالماء الطهور اتفاقاً. . . وأما الخبث وهو النجس فيزول عنه بغير المطلق اتفاقاً، وأما حكمه فالمشهور أنه لا يزول إلا بالمطلق وقيل يزال بالماء المضاف. أ هـ^(٢)].

ثالثاً: حكم الماء المتنجس:

الماء إذا خالطته نجاسة فتغير لونه أو طعمه أو ريحه فهو نجس لا يجوز استعماله في العادات كعجن وطبخ وغير ذلك مما يكون قد اعتاده الناس، ومحل كونه لا يستعمل في العادات إن كان يعود إلى أكل آدمي له أو انتفاع به في مسجد، وأما إن كان في غير آدمي وغير مسجد بأن كان يسقى به دوابه أو زرعه أو نحو ذلك فإنه يجوز استعماله.

وكذلك لا يجوز استعماله في العبادات من وضوء وغسل وغير ذلك^(٣).

(١) تبين المسالك ١٠٧/١، سراج السالك ٥٣/١ - ٥٤، الجواهر الزكية بهامش حاشية

الصفحي ص ٤٢، أسهل المدارك ٣٥/١، الثمر الداني ص ٣٠.

(٢) الدر الثمين والمورد المعين ٨٣/١.

(٣) سراج السالك ٥٤/١، كفاية الطالب الرباني ١٢٩/١، حاشية الصفحي ص ٤٠، الجواهر

الزكية ص ٤٠.

جاء في كتاب أسهل المدارك: "والمغير بالنجس كالعذرة ونحوها نجس لا يستعمل في شيء من العادات ولا في شيء من العبادات، لكن يسقى به الزرع أو البهائم . أهـ" (١).

ولكن ما الحكم إذا بني المسجد بالزيت المتنجس، أو كتب القرآن بحبر نجس ؟

الجواب: إذا بني المسجد بالزيت المتنجس أو نحوه فإنه لا يهدم على المعتمد، بل يلبس بالجبس ونحوه .

أما القرآن إذا كتب بحبر نجس فإنه يبلى أو يحرق إن كان مكتوب على ورق، وأما إن كان مكتوباً في لوح أو ورق غزال فإنه يمحي منه (٢).

أيضاً: ما الحكم لو زالت النجاسة من تلقاء نفسها، أو تغير الماء ولم يُعرف تغيره بنجس أو طاهر ؟ ثم أخبر شخص أنه تغير بنجس ؟

الجواب: إذا تغير الماء بحلول نجاسة فيه ثم زال تغيره لا بصب شيء طاهر فيه بل بنفسه فإنه يكون باقياً على تنجيسه، ولا يستعمل في عبادة أو عادة، وذلك خلافاً لمن قال بأنه إذا زال تغيره بنفسه فإنه يصبح طاهراً لأن علة تنجيسه تغيره، وقد زالت .

وأما لو زال تغيره بصب ماء مطلق فيه ولو قل لعادت له الطهورية، وكذلك أيضاً إذا زال بسقوط شيء طاهر فيه كتراب أو طين فإنه يكون طهوراً إذا زال أثر ما سقط فيه (٣).

(١) أسهل المدارك ٣٥/١.

(٢) حاشية الصفتي ص ٤٠.

(٣) الشرح الصغير ١٧/١ - ١٨ ، الفواكه الدواني ١٤٥/١.

أما إذا تغير الماء ولم يعرف هل تغير بنجس أو طاهر ثم أخبره شخص بأنه تغير بنجس فإنه يقبل قوله ولكن بشرطين:

١- أن يكون ذلك الرجل عدل رواية: وهو المسلم البالغ العاقل السالم من الفسق وما يخل بالمرؤة.

٢- أن يبين له وجه النجاسة: كأن يقول له هذا الماء تغير بنحو دم أو غيره^(١).

(١) حاشية الدسوقي: ٤٧/١، الطهارة المائية والترايبية: أستاذنا الدكتور/ سعد محمد حسن ص

خاتمة البحث

بعد هذه السياحة العلمية والغوص في كتب السادة المالكية لاستخراج ما يتعلق بالبحث محل الموضوع وهو " الدرر البهية في بيان أحكام المياه عند السادة المالكية " فإنني بحمد الله وتوفيقه قد انتهيت من هذا البحث بقدر ما وفقني الله سبحانه وتعالى مما هو الصواب عنده، وما كان من غير ذلك مما لا يرضاه فمني، واستغفر الله تعالى عنه، وقد حاولت جاهداً الإتيان بالدليل من القرآن الكريم أو السنة النبوية أو فعل الصحابة- رضوان الله عليهم- وذلك لأن كتب المالكية لا تهتم كثيراً بذكر الأدلة، فأدعو الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في ذلك، كما أدعوه سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصاً لوجهه الكريم.

وسوف أذكر بمشيئة الله تعالى النتائج التي توصلت إليها من خلال

هذا البحث:

١- أن الماء له لون أبيض، لأنه جوهر يحس بحاسة البصر، وكل ما كان كذلك فلا بد له من لون.

٢- تغير الماء بالشيء المجاور المنفصل عنه- كالجيفة مثلاً بجانب الماء- لا يخرج عن طهوريته، سواء تغير الريح أو اللون أو الطعم، أو الثلاثة، كان الماء قليلاً أو كثيراً.

٣- التغير بالمجاور الملاصق يضر اتفاقاً.

٤- تغير لون الماء المطلق أو طعمه أو ريحه بما تولد منه- كالسمك مثلاً- هذا التغير يضر، لأنه ليس من أجزاء الأرض ولا متولداً من الماء.

٥- لا يتغير الماء المطلق بسبب المكان الذي استقر فيه أو مر به، فهو طاهر مطهر ما دام باقياً على أصل خلقته، ولم يتغير بشيء ينفك عنه غالباً.

٦- إذا تغير الماء بما يعسر الاحتراز منه كالتبن وورق الشجر، فإن ذلك لا يضر، لأن المدار على عسر الاحتراز، أما إذا كان التغير بروت الماشية والدواب وبولها فإنه يضر.

٧- إذا تغير الماء، مع وجود شك في مغیره، فإن ذلك لا يسلبه الطهورية، ويجوز التطهر به.

٨- الماء الذي يتقاطر من الأعضاء أثناء الوضوء أو الغسل - المستعمل في رفع الحدث -، هو طهور يستعمل في العادات والعبادات، وكراهة استعماله مقيدة بما إذا وجد غيره، وهذا هو الرأي المشهور في المذهب.

٩- الماء القليل إذا أصابته نجاسة، ولم تغير شيئاً من أوصافه فهو طهور إذا لم يوجد غيره، أما إذا وجد غيره فهو مكروه.

١٠- بالنسبة للماء الذي ولغ فيه الكلب، فإنني أميل إلى ترجيح الرأي القائل بنجاسة هذا الماء، سواء كان استعماله للوضوء أو للشرب والطعام، لأنه لا يخفي على أحد أن هذا الأمر تعافه النفوس، وأمره - صلى الله عليه وسلم - بأن يغسل الإناء سبع مرات فيه دليل على نجاسته، لأنه - صلى الله عليه وسلم - لا ينطق عن الهوى إن هو ألا وحي يوحى.

١١- لا يتعدد غسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب بتعدد الولوج، سواء وقع

ذلك من كلب واحد أو من كلاب متعددة، وسواء كان الكلب منهياً عن اتخاذه أم لا على المشهور من المذهب، ويكفي في ذلك سبع غسلات كما لو اتحد الولوغ.

١٢- إذا توضأ شخص بماء ولغ فيه الكلب ثم صلى به، فإن ذلك يجزئه ولا إعادة عليه، وفي رواية أخرى للإمام مالك - رحمه الله - أن ذلك مكروه إذا كان الماء قليلاً، ولا بأس به إذا كان الماء كثيراً.

١٣- إذا ولغ الكلب في إناء الطعام، فالمشهور من المذهب أنه لا يتدب غسل ذلك الإناء.

١٤- لا يجوز إراقة الطعام الذي ولغ فيه الكلب، بل يحرم ذلك، لما فيه من إضاعة المال وإهانة الطعام، وكان الإمام مالك - رحمه الله - يقول: " واره عظيمًا أن يعمد إلى رزق من رزق الله فيلقي لـ كلب ولغ فيه " (١).

١٥- يكره الاغتسال بالماء الراكد - وهو غير الجاري -، أما إذا زال الأوساخ التي على بدنه قبل الدخول في الماء، فإنه يجوز له الاغتسال فيه بلا كراهة.

١٦- يكره استعمال سور شارب الخمر - أي بقية شرابه - في رفع الحدث أو حكم الخبث، وكل فعل يتوقف على الطهارة، ولا يكره ذلك في العادات مثل استعماله في الطبخ أو العجين... الخ.

١٧- يكره استعمال الماء المتبقي من شرب الحيوان الذي لا يتوقى النجاسة، وذلك إذا لم يعسر الاحتراز منه، أما إذا كان يعسر

الاحتراز منه كالهرة والقط، فلا يكره سوره، ويجوز استعماله في رفع الحدث وحكم الخبث.

١٨- يكره استعمال الماء المسخن بالشمس، وبخاصة في الأقطار الحارة كأرض الحجاز، لا في الأقطار المعتدلة مثل مصر، وكراهته تكون في البدن من وضوء وغسل وغير ذلك، ولا يكره استعماله في غير البدن، كغسل الثياب والأواني وغير ذلك.

١٩- لا يكره استعمال الماء المسخن بالنار، إذا كانت درجة سخونة معتدلة، أما إذا كانت درجة السخونة شديدة بحيث لا تحملها الأعضاء فإنه يكره استعمال هذا الماء، لأن ذلك من شأنه منافاة الخشوع في العبادة.

٢٠- الماء المطلق (الطهور) حكمه: يرفع الحدث وحكم الخبث

٢١- الماء الطاهر (غير الطهور) حكمه: طاهر في نفسه غير مطهر لغيره، يستعمل في العادات كالأكل والشرب والطبخ، ولا يستعمل في العبادات كالوضوء والغسل.

٢٢- الماء النجس: لا يجوز استعماله في العبادات ولا العادات.

٢٣- إذا بني المسجد بالزيت المتنجس، فإنه لا يهدم على المعتمد، بل يلبس بالجبس ونحوه.

٢٤- إذا كتب القرآن بحبر نجس، فإنه يُبَلّ أو يحرق إن كان مكتوباً على ورق، أما إذا كان مكتوباً في لوح أو ورق غزال فإنه يمحي منه.

والله سبحانه وتعالى أعلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مراجع البحث

أولاً:

١- القرآن الكريم.

ثانياً: كتب الحديث وعلومه.

٢- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني - دار المعرفة - بيروت.

٣- سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: للإمام/ محمد بن إسماعيل الصنعاني - المكتبة العصرية - بيروت ط ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٤- سنن أبي داود: للإمام/ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ط / دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥- سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح: للإمام/ أبي عيسى محمد بن سورة الترمذي - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، وطبعة دار الحديث - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٦- سنن الدار قطني: للشيخ/ علي بن عمر الدار قطني - دار المحاسن للطباعة - القاهرة ط ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٧- سنن الدارمي: للإمام/ أبو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدرامي - ط دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- ٨- سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه- ط دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- ٩- السنن الكبرى: للإمام/ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي- دار المعرفة- بيروت- الطبعة الأولى.
- ١٠- سنن النسائي: للإمام/ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي- دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١١- صحيح البخاري بشرح فتح الباري: للإمام/ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري- دار التقوى للتوزيع والنشر.
- ١٢- صحيح مسلم بشرح النووي: لعلامة أبي الحسين مسلم بن الحجاج- مكتبة الإيمان بالمنصورة.
- ١٣- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: وضعه/ محمد فؤاد عبد الباقي- دار الحديث- القاهرة- ط ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- ١٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيتمي- منشورات مؤسسة المعارف- بيروت- ط ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ١٥- المستدرک على الصحيحين: للإمام/ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري- دار المعرفة بيروت.
- ١٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل- طبعة دار الفكر.
- ١٧- مسند الإمام الشافعي: للعلامة/ أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي- دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١٨- مشكاة المصابيح: للشيخ محمد بن عبد الله الخطيب- المكتب

الإسلامي بيروت- تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني- الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٩- المغني على الدار قطني: للعلامة/ أبي الطيب محمد شمس الحق العظم آبادي- بنيل سنن الدار قطني- دار المحاسن للطباعة بالقاهرة- ط ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

٢٠- المنة الكبرى شرح وتخريج السنن الصغرى للحافظ البيهقي: تأليف الدكتور/ محمد ضياء الرحمن الأعظمي- مكتبة الرشد بالرياض- الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢١- الموطأ: لإمام الأئمة وعالم المدينة أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي- تحقيق / الشيخ/ عبد الرؤوف سعد- بدون ناشر- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٢- نصب الراية لأحاديث الهداية: للإمام/ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي مطبعة دار المأمون بالقاهرة- الطبعة الأولى ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

ثالثاً: كتب الفقه المالكي:

٢٣- إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك: للشيخ/ عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي المالكي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الثالثة.

٢٤- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك: للشيخ/ أبي بكر بن حسن الكشناوي- دار الفكر- الطبعة الثانية.

٢٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: للعلامة/ محمد بن أحمد بن رشد- دار الحرم للتراث- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٦- بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك: للشيخ/ أحمد بن محمد الصاوي المالكي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.

٢٧- التاج والإكليل لمختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن يوسف الشهير بالموافق- بهامش مواهب الجليل- دار الفكر- الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٢٨- تبیین المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك: للشيخ/ عبد العزيز حمد آل مبارك الإحصائي- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٢٩- تقريب المعاني: للشيخ/ عبد المجيد الشرنوبلي الأزهرى- بهامش رسالة القيرواني- مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

٣٠- تقارير مفيدة: لإبراهيم بن حسن الإنجابي الأزهرى- بهامش إرشاد السالك- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الثالثة.

٣١- التلقين في الفقه المالكي: للقاضي عبد الوهاب البغدادي- بدون ناشر- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٢- النثر الداني في تقريب المعاني: للشيخ/ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى- بهامش رسالة القيرواني- مطبعة البابي الحلبي- الطبعة الثانية ١٣٦٣هـ- ١٩٤٤م.

٣٣- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل: للشيخ/ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى- مطبعة مصطفى الحلبي- الطبعة الثانية ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.

٣٤- الجواهر الزكية في حل ألفاظ المقدمة العشماوية: للشيخ/ أحمد بن تركي- بهامش حاشية الصفتي- مطبعة مصطفى الحلبي- الطبعة الأخيرة ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.

٣٥- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: للشيخ/ محمد بن عرفة الدسوقي- ط دار إحياء الكتب العربية- عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٦- حاشية سنية وتحقيقات بهية: للعلامة/ يوسف بن سعيد بن إسماعيل الصفتي المالكي- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الأخيرة ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨م.

٣٧- حاشية الشيخ على العدوي على كفاية الطالب الرباني لرسالة بن أبي زيد القيرواني- مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.

٣٨- الدر الثمين والمورد المعين: للشيخ/ محمد بن أحمد المالكي الشهير بميارة- مطبعة مصطفى الحلبي- الطبعة الأخيرة ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٣٩- الذخيرة: لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي- دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

٤٠- سراج السالك شرح أسهل المسالك: للشيخ/ السيد عثمان الجعلي المالكي- مطبعة مصطفى الحلبي- الطبعة الأخيرة.

٤١- شرح خطط السداد والرشد: للشيخ/ محمد بن إبراهيم التتائي المالكي- بهامش الدر الثمين- مطبعة مصطفى الحلبي- الطبعة الأخيرة ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

- ٤٢- الشرح الصغير: لسيدى أحمد الدردير- هامش بلغة السالك: مطبعة مصطفى الحلبي- الطبعة الأخيرة ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م.
- ٤٣- الشرح الكبير: لسيدى أحمد الدردير- هامش حاشية الدسوقي- دار إحياء الكتب العربية- عيسى الحلبي.
- ٤٤- عمدة البيان في معرفة فروض الأعيان: للشيخ/ أبي محمد عبد اللطيف بن المسيب المرداسي- مطبعة مصطفى الحلبي- الطبعة الأخيرة ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
- ٤٥- الفتح الرباني شرح على نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني: للعلامة/ محمد بن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي المورتاني- مكتبة القاهرة.
- ٤٦- فتح الرحيم على فقه الإمام مالك بالأدلة: للعلامة/ محمد ابن أحمد الملقب بالداه الشنقيطي المورتاني- مكتبة القاهرة- الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- ٤٧- الفواكه الدواني على رسالة القيرواني: للشيخ/ أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي- مطبعة مصطفى الحلبي- الطبعة الثالثة ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
- ٤٨- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية: للعلامة/ محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي- عالم الفكر- الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- ٤٩- كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني: لعلي أبي الحسن الشاذلي- مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.

٥٠- مختصر خليل في فقه الإمام مالك: للشيخ/ خليل بن إسحاق ابن موسى المالكي- مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٤١هـ- ١٩٢٢م.

٥١- المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس- رواية الإمام سحنون بن سعيد التتوخي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم- مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة.

٥٢- مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة: للحافظ أحمد بن محمد الصديق- مكتبة القاهرة- الطبعة الثانية.

٥٣- معين التلاميذ على قراءة الرسالة المعروف بذهب مالك: للشيخ/ عثمان بن عمر بن سداق بن عمر- الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م- بدون ناشر.

٥٤- المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته المدونة من الأحكام: للإمام: أبي الوليد المعروف بابن رشد الجد- مطبوع مع المدونة- مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة.

٥٥- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: للعلامة/ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الخطاب- دار الفكر- الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

رابعاً: كتب اللغة العربية:

٥٦- لسان العرب: لابن منظور- ط دار المعارف.

٥٧- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: سعدي أبو جيب- دار الفكر- دمشق- الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٥٨- مختار الصحاح: للإمام/ محمد بن أبي بكر الرازي-
ط دار المعارف.

٥٩- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: للعلامة/ أحمد بن
محمد المقرئ الفيومي- المكتبة العلمية- بيروت.

٦٠- المعجم الوجيز: إصدار مجمع اللغة العربية - جمهورية مصر
العربية- ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م. الهيئة العامة لشئون المطابع
الأميرية.

خامساً: كتب فقهية أخرى:

٦١- الطهارة المائية والترايبية في فقه السادة المالكية: لأستاذنا الدكتور/
سعد محمد حسن أبو عبده- مطبعة العدوي- الطبعة الأولى
١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦٢- محاضرات في فقه العبادات على المذهب المالكي:
د/ عرفة أبو شهبه- بدون ناشر.